معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية

مؤتمر تمكين الإسرة في العالم المعاصر:

تحديات وآفاق مستقبلية

الدوحة 27-28-كانون الثاني -2010

فندق لاسيكال

النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة""

مداخلة الدكتور كامل مهنا, أخصائي في طب الأطفال وأستاذ في الجامعة اللبنانية

رئيس مؤسسة عامل,

منسق عام تجمع الهيئات الأهلية التطوعية اللبنانية والعربي

DR. Kamel MOHANNA, Pediatrician,

Professor at the Lebanese University

President of Amel association

&Arabs NGO's network General coordinator for Lebanese

فهرس:

أولا": توطئة

ثانيا": الأسرة العربية : الضحية الأولى للحروب والنزاعات المسلحة

ثالثا": التجربة اللبنانية في الحروب والنزاعات المسلحة, نموذجا"

- **نتائج الدراسات حول تأثير العدوان الإسرائيلي على المرأة والشباب والأطفال في صيف عام 2006**
- **آثار الحروب على المرأة والطفل**
- **الأثار الناتجة عن التهجير: الإعاقة النفسية**
- **تأثير الحرب والاحتلال على الأسرة على الصعيدين الصحي والنفسي**
- **الآثار الإيجابية للتهجير:**
- **الآثار الناتجة عن تغير طبيعة المجال الحيوي**
- **الآثار الناتجة عن الانقسامات السكانية**
- **الآثار الناتجة عن اضطراب الأدوار الأسرية**

رابعا": الحلول المقترحة لتخفيف نتائج الحروب والنزاعات المسلحة على الأسرة

خامسا": أهم التدابير التي يمكن تنفيذها على الصعيد العالم العربي

سادسا": التوصيات لتحسين وضع الأسرة العربية وتمكينها في ظل التحديات التي تواجهها في العالم المعاصر

أولا": توطئة

شهد العالم حروبا"ضارية ومتتالية خلال القرن الماضي, ساهمت بإبادة شعوب و تهديم بلاد, وتهجير الناس من أوطانهم. ولأن العالم بأسره تأثر بنتائج هذه الحروب, بدأ السعي بعد ولادة ما عرف بالمجتمع الدولي, إلى تنظيم الأعمال العسكرية لجعلها أقل ضررا", على الأقل بالنسبة للمدنيين الأبرياء. فكان أن وضع القانون الدولي الإنساني, الذي يسمى أيضا قانون "النزاعات المسلحة"، وهو مجموعة المبادئ والقواعد التي تحمي, في زمن الحرب, الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفّوا عن المشاركة فيها, مثل الجرحى والغرقى وأسرى الحرب..

وإن كانت الحماية مبدأ يتنافى مع مناخ الحروب, إلا أن هذا القانون يهدف إلى الحد من استخدام العنف أثناء الحرب, أو من الآثار الناجمة عنها . ويعتبر هذا القانون فرعا من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان، غرضه حماية الأشخاص المدنيين في حالة نزاع مسلّح وحماية الممتلكات والأموال والمنشآت التي ليست ذات طابع عسكري. *

ولقد كان للمرأة والطفل حصتهما في هذه الإتفاقيات , إذ نصت أتفاقية جنيف للعام 1949 على حماية النساء من الإعتداء على شرفهن وعلى الأخص من المعاملة المهينة والمذلة والإغتصاب والبغاء القسري أو أي نوع من الإعتداء المشين. هذا وتعتبر ما تتعرض إليه المراة خلال النزاع المسلح , انتهاكا" لحقوق الإنسان, وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الأنسان, والقانون الدولي الإنساني.

لكن للأسف فإن هذه القوانين لم تشكل رادعا قويا" للجهات المتحاربة, وخصوصا" ان المعتدي لا يفرق بين المدني والعسكري, والمرأة والرجل, والطفل والعجوز. وقد تتالت المؤتمرات الدولية التي تستنكر ما يلقاه المدنيين من عنف وتهديد, وإعتداء على النساء. ومنها المؤتمر العالمي للمرأة في بيجين 4 و 5 ايلول 1995, الذي أشار ((الى عواقب النزاع المسلح والارهاب بشكل خاص على النساء والبنات.. وتميز ذلك في اشكال العنف، وتفاقم ذلك بسبب ما يترتب على النزاعات المسلحة و الاحتلال الاجنبي من عواقب اجتماعية اقتصادية وصدمات نفسية تلازمهن طيلة حياتهن)).

* من أهم النصوص والمعاهدات الدولية, التي تندرج في هذا الأطار:

-اتفاقيات جنيف 1949

اتفاقية جنيف الأولى تحمي الجرحى, والجنود, والمرضى في الحرب البرية.

اتفاقية جنيف الثانية تحمي الجرحى, والمرضى, والجنود الناجين من السفن الغارقة في وقت الحرب.

اتفاقية جنيف الثالثة تنطبق على أسرى الحرب

اتفاقية جنيف الرابعة توفر الحماية للمدنيين, بما في ذلك الأراضي المحتلة.

و إذا كان الأب يشارك في الحرب, والأم تتعرض للعنف والإغتصاب, والأولاد يقذفون بالقنابل, ويعيشون مناخ الخوف والقلق على أرواحهم, وأرواح أحبائهم, بالتالي فإن الضحية الأولى للحروب والنزاعات المسلحة هي الخلية الأسرية بكل أفرادها, فما المدنيين سوى مجموعة أسر يعيشون في بلد واحد, ويتقاسمون المعانات في فترات الحرب.

إن العائلة التي تعتبر الخلية الأولى في المجتمع البشري, قد مرت بتحولات متعددة, وتلونت بألوان التاريخ والظروف , إلى أن أخذت مفهومها الكامل وأبعادها الإنسانية والروحية في زمننا الحديث, واعتبرت حقا" أساسيا" من حقوق الفرد البشري. وهي مكون إجتماعي يهدف بجميع أبعاده إلى المحافظة على النوع البشري, والعمل على تطويره وتقدمه, فالأسرة في عصور ما قبل التاريخ, كانت وحدة تطغى عليها الضرورة المادية, حيث كانت غريزة البقاء التي يقويها الإحساس الغريزي بالإنتماء تجمع بين أعضاء الأسرة.

إن هذه العائلة التي نشأت تلبيةً للظروف الإجتماعية, تتعرض إلى الكثير الكثير من أسباب التي تدفعها نحو التراجع.

ولكن تبقى العائلة, كما يقول هرفي بازان " المكان الوحيد الذي يجري فيه دم واحد في شريان الآخر. فمن هذا الشريان المضخ دمه صافي أحيانا",والفاسد أحيانا" أخرى, نتواصل في ألياف العائلة بمرها وحلوها ونكساتها وتفككها."

ثانيا": الأسرة العربية , الضحية الإولى للحروب والنزاعات المسلحة

– يواجه عالمنا العربي تحديات كبيرة، من بينها:

- وجود 100 مليون أمي بينهم 60% من النساء.
- حجم الإنفاق على الصحة 2% بينما هو عالميا" 11%.
- معدل البطالة 10.7 حيث الحاجة لتوفير 85 مليون فرصة عمل من أجل تخفيض البطالة.
- حجم الاستثمار على الاختراعات العلمية 0.14 من الناتج المحلي، بينما هو 2.9 في اليابان.
- الملحقون في الفروع العلمية 11% بينما هم في الدول الصناعية 45%.
- الاختراعات المسجلة في أرجاء المنطقة 400 بينما هي في الولايات المتحدة الأميركية 134.000.
- إن عدد الكتب المترجمة منذ القرن التاسع ميلادي 10.000 أي ما يساوي ما يترجم بسنة واحدة في إسبانيا.

كما يشترك العالم العربي مع عموم بلدان العالم الثالث في تحمل العبء الأكبر من سلبيات نمط النمو السائد في العالم، حيث تشكل منطقتنا إحدى أكثر نقاط العالم حرارة وتفجرا"، فباتت آثار العولمة في الشرق الأوسط مرادفة لحرب الأديان والفوضى والتطرف والأصولية في ظل تصلب فكر صهيوني بائد يسانده عدم الفهم أو عمى بعض الدول المستمر في رفض تطلع شعب عربي فلسطيني لحقوقه ولحقوق الشعوب العربية.

– في مواجهة هذا الواقع تشهد الدول العربية انتشارا" واسعا" لمفاهيم التنمية عبر منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والوزارات المعنية. لقد كثرت التقارير حول الفقر ومعدلاته وكيفية محاربته، ولقد توزعت المشاريع إلى اهتمامات مفصلية كتمكين الأسرة والمرأة والتنمية والشفافية ومحاربة الفقر والفساد والحكامة الجيدة والبيئة وتعزيز دور المنظمات الحقوقية والجمعيات ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان عبر رسم خطط عمل تنموية ومن ضمنها أهداف الألفية. ولقد صدرت التقارير الوطنية في الدول العربية حول كيفية تنفيذ هذه الأهداف بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة.

ولقد انفرد التطرق لأوضاع اللأسرة العربية في ظل الحروب والنزاعات المسلحة بإهتمام خاص. واستقل نوعا" ما عن موضوع العنف الأسري والذي يتناول أشكال العنف الجسدي, والمادي والمعنوي في الإسرة والمجتمع.

ويعود هذا الإهتمام لواقع أن العالم العربي, الذي يشكل منطقة سلخنة جدا" منذ ما يزيد عن ستين عاما", حيث تتعرض الشعوب العربية لحروب عدة بعضها إقليمي وبعضها نزاعات مسلحة داخلية, وكانت اللأسرة دائما" ضحية رئيسية لهذه الحروب والنزاعات المسلحة إلى جانب سائر المدنيين ومن ضمنهم المرأة.

ولقد تفاقمت أبعاد وآثار هذه الحروب والنزاعات المسلحة, على الأسرة وباقي أفراد المجتمع في المنطقة العربية, في ظل ما وصف بالحرب ضد الإرهاب الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر, في الوقت الذي يستمر الاحتلال والعدوان الإسرائيلي وتتواصل جرائمه ضد الشعب العربي في فلسطين و لبنان والجولان. ويتواصل العدوان على العراق, والذي أسفر عن قتل تشريد الملايين من أهله في ظل انفلات أمني واقتتال داخلي. إضافة إلى هذا تشهد المنطقة, نزاعات مسلحة داخل عدد من البلدان العربية يتقاتل فيها أبناء الوطن الواحد وأصحاب القضية الواحدة . وبين تلك الحروب العدوانية والنزاعات المسلحة تتفاقم الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع والأسرة في الوطن العربي وهو ما تظهر عواقبه السلبية في بنية الأسرة العربية و وظائفها وأمنها النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن هذه الحروب الخارجية والداخلية تنطوي على مخاطر كبيرة كالقتل والتدمير والتهجير وتدمير البنى التحتية التي تلقي بظلالها على المجتمع بشكل عام وعلى الاسرة بشكل خاص, فالأسرة العربية هي أولى ضحايا الإرهاب الإسرائيلي الذي قسم الأسرة الواحدة ، وشرد أفرادها وجعل التواصل بينهم مقطوعاً إلا بالصراخ عبر الأسلاك الشائكة وحقول الألغام. ان اثر الحروب والنزاعات المسلحة على الاسرة غير منفصل او معزول عن اثارها على المجتمع بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص.

أوضاع العائلة العربية في الظروف العادية:

إن العائلة العربية لا تزال متماسكة, بالقياس بحالتها في البلدان الغربية, لكنها تواجه تحديات متعددة الأشكال والأوجه, ومنها تحولات إجتماعية وثقافية التي صاحبت التحولات الإقتصادية للعولمة المعلصرة , وأدت إلى تزايد الفقر وانتشار البطالة وتدني نوعية القدرات البشرية وتزايد حدة التفاوت الطبقي وتعرض الأسرة لتبدل القيم في البيئة المجتمعية نتيجة لسيادة القيم المادية وتغليب المصالح الفردية واضطراب المعايير التي يقاس على أساسها السلوك، وتعرض العلاقات الأسرية للتفكك وتقلص أوقات

التفاعل الأسري وزيادة مظاهر العنف الأسري المادي والمعنوي وخاصة ضد الإناث والأطفال، وسيادة النظام الأبوي وتأثيره على تنشئة الأبناء على الطاعة دون الحوار والنقد مما يفقدهم القدرة على التواصل والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية وممارسة الديمقراطية التي تصبح شعاراً بلا مريدين في المجتمعات العربية. وتتأثر وظائف الأسرة التقليدية حينما تفقد قدرتها على إشباع حاجات أبنائها المادية والمعنوية ومن ثم تفقد انتماءهم إليها لأن الانتماء عملية نفسية جدلية تتحقق بين الفرد والجماعة التي تحقق له الإشباع، ويؤدي هذا إلى شحوب الانتماء إلى الأسرة، ويصح ذلك أيضاً على الانتماء إلى الوطن وأيضاً إلى الأمة العربية وهكذا تتهدد الهوية.

سنعرض في هذاا البحث التطورات التي حصلت على الأسرة العربية من جراء النزاعات المسلحة, عبر التجربة اللبنانية.

ثالثا": التجربة البنانية في الحروب والنزاعات المسلحة نموذجا"

يعتبر لبنان نموذجا" مخيفا" لبلد أضنته الحرب, أن هذه الحرب خلفت وراءها مجتمعا" مفككا" وممزقا" على مستوى العلاقات الإنسانية، وقد تسببت في تدهور مستويات المعيشة وقلصت الموارد ودمرت البنى التحتية. كما أنها فاقمت التفكك على مستوى الدولة والمجتمع، وأضعفت النسيج الاجتماعي وشجعت ميول الانكفاء إلى الانتماءات الأولية "دون – الدولتية.

لقد طاولت الحرب مجمل التركيبة الاجتماعية في البلاد، لا سيما الفئات ذات الدخل المحدود، من الأجراء وأفراد "الطبقة الوسطى السابقة" التي كانت المكوّن الرئيسي للمجتمع في مرحلة ما قبل الحرب[1]، فولدت اختلالات اجتماعية كبيرة شكلت تراكما" لمعضلات مزمنة، أبرز ظواهرها "أحزمة البؤس" المنتشرة على تخوم العاصمة بيروت والتي كانت قد حذرت من عواقبها دراسة الفرنسية في العام 1959 والتي أشارت إلى عمق التفاوتات بين الإنتاج وفئات المجتمع. ومن أبرز ما أظهرته IRFED بعثة الدراسة هو أن 50% من اللبنانيين (وصفتهم الدراسة بالفقراء المعوزين) كانوا لا يحصلون إلا على نحو 18 في المائة من الدخل الوطني، في حين أن 4 في المائة فقط من اللبنانيين كانوا يستأثرون بنحو ثلث الدخل الوطني.

و جاءت الحرب في العام 1975 ، وتراكمت الاختلالات السابقة على كل المستويات، حيث التقت الأزمة الاجتماعية وأزمة النظام السياسي الداخلي وتداخلات الصراعات الإقليمية والدولية، فأفضت الحرب والاحتلال الإسرائيلي، وموجة الهجرة إلى الخارج إلى إحداث تغيير بنيوي جذري في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق اللبنانية، من أهم نتائجها بفعل الانتقالات القسرية كانت زيادة "التجانس" الطائفي لأحياء ومناطق عدة من لبنان.

لقد تجلت نتائج الحرب على الصعيد الاجتماعي من خلال الظواهر التالية:

1. النزوح القسري الداخلي (التهجير) لما يقارب ربع السكان، فقد قدر عدد الذين تركوا أماكن إقامتهم العادية ما بين العامين 1975 – 1991 بنحو 800 ألف نسمة (من نحو 949 قرية ومدينة بينها 82 دمرت كليا" و 91 دمرت جزئيا").
2. دفق كثيف للهجرة نحو الخارج، حيث قدر الرصيد الصافي للهجرة الخارجية ما بين العامين 1975 – 1991 بنحو 517 ألف مهاجر، أي ما نسبته 16.2% من السكان.
3. تدهور على المستويين الكمي والنوعي للخدمات العامة والاجتماعية، منها على وجه الخصوص: الخدمات التعليمية والصحية والإنارة والنقل .. الخ.
4. آلاف الحالات من الإعاقة واليتم والترمل ... الخ.
5. رافق هذا التدمير تدمير آخر أقل وضوحا"، يتعلق بالأثر النفسي الذي تركته الحرب على اللبنانيين، وخاصة الأطفال والنساء منهم.

لقد فرضت ظروف الحرب هذه على المجتمع ضرورة التكيف مع الحالة الطارئة, إلى أن جاء اتفاق الطائف في العام 1989 ووضع حدا" للحرب الداخلية، ولزّمت السلطة الجديدة في مشروع إعادة بناء الدولة، حيث شاركت في الوقت نفسه منظمات المجتمع المدني في عبء إزالة آثار الحرب على الصعيد الاجتماعي والصحي والتنموي. إلا أن آثار الحرب لم تقتصر على المشكلات التي ذكرناها سابقا" فحسب، بل تعدتها إلى مشكلات من نوع آخر، فالآثار النفسية التي ولدتها الحرب في جيل كامل أو جيلين من الاجتماع اللبناني، تفوق الدمار المادي الذي أحدثته في العمران والاقتصاد. وقد ظهر ذلك على شكل أمراض نفسية وعصابات ومظاهر تكيف التوائية وانحرافات وإعاقات نفسية وجسدية ودمار معنوي وانحطاط سلوكي وحالات نكوص وحصر وخور وفقدان للذاكرة ورهاب وشذوذ واستحواذ واكتئاب وصولا" إلى الفصام والذهان والاختلالات العقلية ... الخ. أي كل ما حواه علم الاضطرابات السلوكية من أعراض مرضية. ولا بد هنا من ذكر انتشار عادات الإدمان على الكحول والمخدرات وارتفاع نسبة حالات الانتحار في المجتمع اللبناني. لقد كانت الحرب أشد فتكا" في الفئات الأضعف والأقل احتمالا" للمعاناة والآلام كالأطفال والنساء والشيوخ والمرضى. غير أنها خرّجت في الوقت نفسه آلافا" من الشبان المراهقين الذين تعودوا على أن الدمار والقتل والقتال هي أنماط اعتيادية للحياة اليومية وليست شذوذا" عن المألوف، (هذا ما أشارت إليه دراسة الدكتورة منى مقصود حول الانعكاسات التي تركتها الحرب على الأطفال، والذين تعرّضوا إلى ما بين 5 – 6 أنواع مختلفة من الأضرار خلال طفولتهم). يضاف إلى ذلك مشكلات من نوع خاص، كمشكلة المفقودين والأسرى، ومشكلة تحديد أماكن دفن ضحايا المجازر الجماعية، ومشكلة عودة المهجرين إلى مناطق الجبل وبيروت ... الخ، ومشكلة بقاء المهجرين من المناطق المحتلة سابقا" في الجنوب،

ومشكلة اتساع رقعة أحزمة البؤس حول العاصمة بيروت... الخ.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحرب لم تنته تماما" عام 1991، إذ أن بقاء الجيش الإسرائيلي في قسم من الأراضي اللبنانية أدى إلى استمرار عمليات المقاومة وتصاعدها مما دفع إسرائيل لشن اعتداءات متواصلة على لبنان كان أهمها عدوان 1993 تحت اسم عملية "تصفية الحساب" وعدوان عام 1996 تحت اسم "عناقيد الغضب" وفيه ارتكبت مجزرة قانا التي ذهب ضحيتها أكثر من مئة مواطن لبناني مدني معظمهم من الأطفال والنساء لجأوا إلى موقع القوات الدولية التابع للأمم المتحدة.

وإذا كانت الحرب قد انتهت عام 2000 بانتصار المقاومة وشعب لبنان على جيش الاحتلال الإسرائيلي وعملائه وتحرير الأرض باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، كذلك التصدي للعدوان الإسرائيلي صيف العام 2006 والتي أدت إلى مقتل 1.100 شخصا" وجرح أكثر من 4.000 آلاف، وأرغم مليون شخص على مغادرة ديارهم، ويقدر أن ثلثي المتضررين من العدوان الإسرائيلي هم من الأطفال والنساء. ولقد ألقى الجيش الإسرائيلي قبل اندحاره وبعد صدور القرار 1701 لوقف الحالة العدائية مليون قنبلة عنقودية، بالإضافة إلى نصف مليون من الألغام غير المتفجرة والمنتشرة في المناطق الجنوبية والتي تشكل مأساة مستمرة، ذهب ضحية القنابل العنقودية فقط منذ حرب تموز 2006، نحو 70 شهيدا" و 600 جريحا" أكثريتهم الساحقة من الأطفال، هذه القنابل تنتشر بين المنازل وفي الحقول ومعلقة على الأشجار كأنها ثريات، ويسبب المطر وانحدار التربة في إخفائها وتمويه مكانها أو دفنها على عمق قليل تحت قشرة الأرض وحيث يمكن أن تبرز إلى السطح بسبب أعمال الفلاحة أو الأشغال العامة أو مجرد دوسها.

إن الآثار الناجمة عن الحرب في لبنان وعن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة لا تقل عن تلك التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية في أوروبا إذا ما قيست بشكل نسبي وفقا" لحجم الدولة وعدد السكان، ، فإن آثار الحرب أصابت معظم الإسر في لبنان..

إن لبنان الذي مرّبعدة تجارب عنيفة, إن كان من حروب داخلية أو إحتلال الإسرائيلي, يعتبر من بين أكثر ثماني دول إضطرابا" حسب دراسة أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 8 دول إختبرت أو تختبر حاليا" نزاعات مسلحة, وإستخلصت دراسة من التجربة اللبنانية OUR WORLD. VIEWS FROM THE FIELD:

إن جميع اللبنانيين تقريباً ذاقوا هول النزاعات المسلحة أو العنفية وطعمها المرّ الكئيب. وتبين أن 96% من اللبنانيين تأثروا فعليا في شكل ما بالنزاعات المسلحة، وكانت لـــ 75 % منهم تجربة خاصة فيها. ومن إنعكاساتها النفسية، قلق كبير لدى 62 %، حزن لدى 55 %، رغبة في الانتقام لدى 34 %، وتزعزع الثقة لدى 20%. وعندما سئلوا عن خوفهم الاول، تقدم "خوف واحد" على

بقية المخاوف، وهو أن "يخسر المرء أحباءه".

ورصدت الدراسة أنواعا عدة من الصدمات ذكرها المستجوَبون:

- 61 في المئة اضطروا الى ترك منازلهم.
- أكثر من ثلاثة ارباع (78%) عانوا حرمان المستلزمات الحياتية، مثل المياه والكهرباء، أو واجهوا وصولا مقيدا جدا اليها، فيما حرم 28 في المئة من الوصول الى الرعاية الصحية على مستويات عدة.
- أكثر من النصف (57%) تكبد اضرارا في الممتلكات، او فقد الاتصال بقريب (51%).
- خسر النصف (51%) موارد عيشه.
- قال ربع المستجوبين (26%) إن عضوًا من عائلة كل منهم القريبة تعرض للقتل.
- شخص من ثمانية (12%) اصيب بجروح خلال المعارك.
- 7 % تعرضوا للتعذيب، 6 % للخطف، 4 % سجنوا، و 4 % وقعوا ضحية عنف جنسي. وعلى رغم من كون هذه النسب قليلة، إلا أنها تمثل أعدادا كبيرة من الناس.

ولقد اظهرت نتائج دراسة وضع الاطفال في الحرب. ان الطفل اللبناني تعرض الى خمس او ست تجارب صادمة في حياته، وان 90.3 % من الاطفال عاشوا تجربة القصف، 68% اجبروا على النزوح، 54.5 % عانوا من الفقر الشديد، 50.3 % كانوا شهودا" على اعمال العنف المختلفة، 26% منهم فقدوا احد اقربائهم، 21.30 افترقوا عن اهلهم.

نتائج الدراسات حول تأثير العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2006 على المرأة والشباب والأطفال وعلى الأسرة بشكل عام

إن أهم الدراسات التي أجريت بعد عدوان تموز 2006 ما قام به فريق بإشراف الدكتور عدنان الأمين والذي يظهر الفوارق التالية: وهي تتراوح بين .(PTSD) "أ – أن نسبة عالية من الأطفال والشباب والراشدين تعاني من "أعراض ضغط ما بعد الصدمة 27.7% من التلامذة الملتحقين بالصفوف من الأول إلى الخامس و 26.4% من الطلبة الملتحقين بالصفوف من السادس إلى الثاني عشر.

هذه النسب قريبة جدا" من المعدلات المعروفة عالميا" في البلدان التي شهدت حروبا" ونزاعات (25%). وهي دون النسب التي ظهرت في عدد من هذه البلدان. فهي وصلت أحيانا" إلى ما فوق الـــ 70% في البلدان التي تعرض فيها الأطفال لعنف شديد (كرواندا). وفي الكويت بلغت نسبة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة عند الطلبة 45.6%، وذلك بعد أربع سنوات ونصف من الغزو العراقي بحسب إحدى الدراسات (Al Nasser, Al Khulaifi, Martino, 2000). في حين أظهرت دراسة أخرى (تجريبية) (Nader et al, أن أكثر من 70% من الأطفال سجلوا مستويات متوسطة إلى مرتفعة من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة (Awadh كما كشفت دراسة ثالثة أن 65% من أطفال العينة تنطبق عليهم محكات تشخيص اضطرابات ما بعد الصدمة .(1993 فيما بينت دراسة رابعة أن مدى انتشار أعراض ضغط ما بعد الصدمة بين الأطفال يتراوح بين أقل من 4% .(et al.,1998 وفي فلسطين تفاوتت .(Hadi and Llabre, 1998) للأعراض الشديدة و 23% للأعراض المعتدلة و 34% للأعراض الطفيفة (Allwood et نسبة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بين الدراسات: لدى أكثر من 50% من الأطفال المعرضين بشكل مباشر لدى 33% في المستوى الحاد و ،(Thbet et al, 2002) لدى 59% من الأطفال المعرضين بشكل مباشر للقصف .(al, 2002 (Thabet and Vostanis, لدى 41% في المستوى الحاد ،(Qouta and Odeb, 2005) 49% في المستوى المتوسط ولدى 65.5% في المدى العيادي من ،(Qouta et al, 2003) لدى 54% في المستوى الحاد و 33.5% المتوسط ،(1999 وتشترك هذه النتائج المتباينة في أنها تبين أن أطفال لبنان وشبابه أظهروا .(Thabet et al, 2007) اضطراب ما بعد الصدمة نسبا" أقل بشكل ملحوظ مما ظهر لدى أطفال وشباب فلسطين والكويت في مقياس ضغوط ما بعد الصدمة.

في حين أن أكثرها شيوعا" (avoidance) "وعند مقارنة فئات هذه الأعراض في لبنان يتبين أن أقلها شيوعا" هي أعراض "التجنب تقع في منزلة وسطى (re-experiencing the event) "في حين أن أعراض "الاســترجاع ،(arousal) "هي أعراض "الاستثارة بين المنزلتين. تشير أعراض "التجنب" إلى تجنب ما يذكر بالحادث، كتجنب الأفكار والمشاعر المقترنة بالصدمة وتجنب كل ما يحرك ذكرى الحادث والعجز عن استرجاع بعض أوجه الحادث والإحساس بالكرب عند التعرض لأي محفزات متصلة بالحادث الصادم. ويتضمن "الاسترجاع" استرجاع وقائع الحدث والإحساس وكأنه يتكرر وأحلاما" وارتجاعات زمنية عن الحادث الصادم ومعاودة عيش الحادث بصورة متكررة. أما "الاستثارة" فتشير إلى مواجهة مشكلات في النوم والانفعالية وصعوبة التركيز وفرط التنبه والإثارة الفيزيولوجية إزاء المحفزات المتصلة بالصدمة. وهي تعتبر الأكثر عيادية بقدر ما تدل على الأذى النفسي وتعطل الحياة الطبيعية.

ب – إن نسبة معتدلة من التلامذة والطلاب تعاني من أعراض "القلق ،(anxiety) "الذي يشمل القلق والتخوف والتوتر والعصبية.

الذي يتمثل في اعتبار (perceived stress) "ج – إن نسبة مرتفعة قليلا" (مقارنة بعينات أميركية) تعاني من "الضغط المدرك .المستطلعين عددا من المواقف التي واجههوها عليهم خلال الشهر السابق مسببة للضغط

أكثر انتشارا" بين العينة اللبنانية وإن بصورة طفيفة، مقارنة بعينة أميركية (fear & worry) "د – إن اضطرابات "الخوف والهم (حيث استخدمت الأداة نفسها على طلبة عاديين)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لدى الذكور اللبنانيين 5.43 في حين كان 4.94 لدى .أقرانهم الأميركيين

إن تأثير الحرب على الصحة النفسية لها امتدادات عبر الزمن بفعل تواصل التهديد الأمني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي وانعكاسها على الأهل وبالتالي على جميع أفراد العائلة ومن ضمنهم الأطفال الذين يخلقون ولديهم استعداد لتطوير اضطرابات سلوكية نفسية. وإن التهديد الأمني الذي يعيشونه يفجر هذه الاستعدادات التي تظهر عبر العوارض التالية:

- الصدمة مما حدث: هياج وكوابيس ليلية.

قلق دائم: تذكر حدوث تفجيرات أو خسارة أحد أفراد العائلة أو تهديم منزل .. مفاعيل التهجير، عدم الشعور بالاستقرار وتشتت – أفراد العائلة أو الانفصال عنهم مما يولد "تهديدا" للطمأنينة القاعدية" كما يقول الدكتور مصطفى حجازي، التي هي بمثابة الأرض الثابتة التي يمشي عليها، مما لا يساعد في تطوير صحة نفسية إيجابية للإنسان خاصة لدى المراهقين مع شعور بانسداد الآفاق المستقبلية وإمكانية الموت، وإن هذا الشعور يجعله يعيش بـــ "الهنا والآن" وأن المستقبل كما العصفور على الشجرة، غير .مضمون

- محاولة نسيان الصدمة والرغبة في الانعزال، تجنب الاختلاط مع الآخرين، والتي تؤدي إلى ظهور العوارض التالية: ميول اكتئابية، تشتت في الانتباه، تغير عام في السلوك، انشغال داخلي.

- التذكر لما حصل من صدمات والخوف من التكرار مما يولد شعورا" بعدم الاستقرار، تراجع القدرات الذهنية، عدم الانتظام في متابعة الدروس: (تسرب مدرسي ..)، مخدرات .. الخ، فقدان المعيل مما يولد صعوبات اقتصادية وتفكك عائلي خاصة في حالات التهجير.

- الاكتئاب والقلق وكذلك عوارض عدم الارتياح العام، التأثير السلبي لمشاهدة العنف من خلال التلفزيون، الاهتمام بالعبء العائلي بعد فقدان أحد أفراد العائلة أو مرضه، انعكاس الضائقة المالية، طلاق زواج ثاني ...الخ.

- علاقة سلبية مع الأهل: عدم تأمين الحماية، جو عائلي متوتر، ضرب الأهل لبعضهم البعض وفقدان المساعدة خلال الدرس في المنزل.

- ضغوطات مدرسية وإشاعات حول أوقات الحرب: زيادة القلق.

- تكيف وتأقلم مع الضغط النفسي (صلاة، بحث عن دعم اجتماعي).

- عدم التمكن من اللعب بأمان خارج المنزل وعدم توفر النشاطات الترفيهية.

- ازدياد المسؤوليات في المنزل بسبب نتائج الحرب.

- آثار التهجير على الأطفال: فقدان المنزل والأصحاب واللعب والتسلية، تعرض للعنف.

هـ – عوامل محتملة للتخفيف من المشكلات النفسية:

- عامل التكيف والتأقلم مع الحرب وتشكيل شبكات احتضان اهلي في النزوح والهجرة ورعاية المقيمين.
- عامل الأسرة النواتية أو الموسعة ووجود إرث من التضامن والتعاضد، يشكل عامل حماية في مختلف الظروف.
- عامل "القضية": مقاومة إسرائيل وبلورة شخصية "الفدائي" أو "المجاهد" ... والذي يشكل نوعا" من التكيف والمرونة (مع الواقع الصعب ونتائجه.
- العامل الروحي: لقد شاء الله أن تكون منطقتنا مربطا" للديانات المنزلة جميعا"، مما جعل المفسرون يصفون الشرق بالروحانية والغرب بالمادية.

آثار الحروب على المرأة والطفل:

كانت الأسرة العربية عموما" شديدة التأثر بالنزاعات المسلحة, إلا أن لوضعي المرأة والطفل خصوصية شديدة, إذ يتعرضون لضغوطات كبيرة قد تنتج عن مشاركة الأباء–الأزواج بالعمليات العسكرية من جهة, وتعرضهم للعنف المباشر من جهة أخرى.

فبالرغم من المشاركة الاقتصادية للمراة بالحياة المعيشية الا انه بالغالب إن الرجل الاب والابناء هم المصدر الاساسي للرزق وللدخل بالاسرة العربية بما ان اغلب الحروب والنزاعات هي ذكورية يقوم بها الذكور إن الاثر المباشر بالاسرة يأتي من خلال ما يحدث للذكور خلال الحروب.

ازدياد انخراط الذكور بالعمليات الحربية سواء من خلال الانخراط في الجيش او الحركات المقاومة او في الميليشيات المتصارعة بالتالي ابتعادهم عن ادارة شؤون اسرتهم و غياب او موت او اختفاء الذكور خاصة الاباء او الابناء الكبار عن اسرهم هذا يعني انقطاع مصدر الرزق عنها. فضلا عن الاعتقال الذي يعني غياب المعيل , او بسبب الهجرة او التهجير وهي اما هجرة داخلية او تهجير داخلي او هجرة او تهجير خارجي. اما عن اثارها: فهي اقتلاع الاسر من منبتها ومصدر رزقها ومساكنها وتمزق النسيج الاسري وثالثاً اللجوء الفردي او الجماعي.

وتتعرض الفتيات والنساء إبان النزاعات المسلحة لمخاطر الاغتصاب، والعنف المحلى، والاستغلال الجنسي، والاتجار، والإذلال والتشويه الجنسي. ولقد أصبح استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف ضد النساء إستراتيجية في الحروب تستخدمها كل الأطراف. وقد أوردت التحقيقات الصحفية التى أجريت عقب الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 أن جميع الإناث تقريبا ممن

تزيد أعمارهن على 12 سنة الباقيات على قيد الحياة تعرضن للاغتصاب. وإبان النزاع الذي دار في يوغوسلافيا السابقة، أشارت التقديرات إلى تعرض أكثر من 20 ألف أنثى للاعتداء الجنسي. كما تؤدى النزاعات إلى تشتيت الأسر، الأمر الذي يضع مزيدا من الأعباء الاقتصادية والعاطفية على المرأة.

الأثار الناتجة عن التهجير: الإعاقة النفسية

قد يكون التهجير من ابرز النتائج التي افرزها الاحتلال والحرب، والأسرة حملت العبء الاكبر منه.

ان واقع التهجير والهجرة، يبرز حجم المأساة التي تعيشها المرأة والرجل على حد سواء، فالحرب اللبنانية هجرت حوالي مليوني مواطن مع تدمير العديد من القرى والمدن، وإختفاء للسكان في مجازر جماعية.

يعد التهجير التهجير من اكبر صدمات الحرب من حيث الشعور بالاقتلاع وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف – والوقوع في عالم غريب يفتقر الى مقومات الحياة العادية – وكذلك اضطراب الضوابط الاجتماعية وتسيب السلوك وتدهور الأخلاق والإقبال على ممارسات جانحة وتصرفات غير متكيفة اجتماعيا" واضطراب للمستقبل والتحول نحو الجماعات الجانحة سواء كانت مسلحة او غير مسلحة . ولابد من الإشارة هنا الى الصعوبات لاقتصادية (بطالة على مختلف أشكالها) وآثارها على جو الآسرة وتماسكه وانعكاس ذلك على الأبناء وتسيبهم. ويعد التهجير من أخطر مشكلات الحرب من حيث آثاره على الصحة النفسية والتكيف السلوكي والتماسك الاجتماعي – وتدهور الحياة الدراسية والوقوع في الهامشية التعليمية والمهنية من بعدها. وكان من أبرز الآثار , تفكك الأسرة وتأثر النمو النفسي للأبناء حتى طرق مجالات الانحراف، وارتفعت معدلات الطلاق، وتشبعت الطفولة بالعنف المنتشر في محيطهم، وارتفعت أيضاً معدلات الحرمان، والصعوبات الاقتصادية التي يكون لها آثارها الاجتماعية والنفسية على أعضاء الأسر، وارتفاع سن الزواج ، وارتفاع معدلات العنوسة هذا. وبات القلق مرض العصر في لبنان وان الأطباء يعالجون امراضا" جسدية ومعنوية – ترتبط مباشرة بالحالة النفسية للمواطن اللبناني، فالحالات الناجمة عن استمرار القلق على المصير وعدم الاستقرار النفسي خصوصا" الذين تهجروا او تحولا أى لاجئين بعد ان فقدوا مسكنهم . ومن بين هذه العوارض والأمراض : تفاقم الأزمات النفسية – الاجتماعية – الاختلال العقلي – تعاطي المخدرات والإدمان – انتشار الجريمة والتي قد تتحول الى جريمة منظمة.

تأثير الحرب والاحتلال على الأسرة على الصعيدين الصحي والنفسي:

ان انعكاسات الحرب والتوترات المصاحبة لها عن غموض المستقبل وأزمات حياتية على جو الاسرة على شكل: توتر- صراع - تبلد الجو الأسرى-كآبة وضيق- فورات غضب بين الوالدين تعود فتنعكس على الاطفال على شكل احساس بالقلق والعجز وما يصاحبها عادة من اعراض صحية جسدية - نفسية، وقد يكون من اصعب هذه الحالات وضعية الترقب والانتظار والقلق على المصير وغموض المستقبل مما ينعكس على تخطيط حياة الاطفال، كذلك القلق من الأخطار المفاجئة وما تؤدي اليه من تحديد حرية الطفل بشكل مرضي- وتضيق مجاله الحيوي وانكفائه الى دائرة مغلقة تفتقر الى المثيرات الحياتية.

1. تبين أن النساء أبدين معاناة اكثر من الرجال بهذه العوارض مما يؤثر سلبا" في عنايتهن بالأسرة وبالأطفال ويكون لها تأثير على صحة نمو الأسرة.
2. ظهور العوارض المرتبطة بالشعور بالاكتئاب مثل فقدان اللذة بالأمور والإحساس الشديد بالحزن والوحدة والشعور بالتعب اكثر من العادة .
3. تبين آن الفئة العمرية بين 40 و 60 سنة تميزت بالغضب السريع والشعور بعدم تفهم الناس والرغبة في العزلة.
4. انتشار بعض العوارض النفسية عند البالغين مثل التعصيب والنسيان
5. تزايد انتشار الأمراض الحادة والمزمنة
6. عودة انتشار الأمراض المعدية (السل - اليرقان - التيفوئيد ... الخ).
7. سوء التغذية وبخاصة نقص في البروتينات والسعرات الحرارية لدى الأطفال.
8. حوالي نصف الأسر قد خفضت من استهلاكها للمواد الغذائية الأساسية (حليب، لحوم ...الخ) نتيجة التدهور الاقتصادي.

الآثار الناتجة عن اضطراب الأدوار الأسرية:

اضطراب أدوار الأبوة والأمومة، واضطراب أدوار السلطة وتغير المواقع وانعكاس ذلك على المرجعية الأسرية وضعفها او انهيارها، ويدخل ضمن نفس الفئة الآثار الناتجة عن التفكك الأسرى بالطلاق او الهجر، كذلك اضطراب المخططات الحياتية والعيش يوما بيوم.

الآثار الناتجة عن تغير طبيعة المجال الحيوي:

تحول العالم الخارجي من عالم مثير فيه جاذبية غني للشخصية الى عالم مهدد مقلق ملئ بالاخطار . كذلك، انحسار المجال الحيوي

لناحية غياب المثيرات الثقافية وتوقفها:

فقدان الحدائق العامة – أماكن الألعاب – مدن الملاهي – المعارض – المسارح – السينمات.. الخ، وكذلك مناسبات التفاعل الاجتماعي والثقافي .

الآثار الناتجة عن الانقسامات السكانية : الفرز السكاني والانكفاء على مناطق مغلقة ذات لون واحد يهدد بانحسار الهوية الوطنية الى مجرد هوية محلية او طائفية، ويصاحب هذا الانحسار فقدان مشاعر الانتماء والولاء للوطن الكبير وغياب السلطة المرجعية المركزية بكل وزنها القانوني والرمزي ما تشكله من اطار مواطني . وتترافق هذه الحالة مع بروز مشاعر العصبية والتعصب وتفجر الميول الفاشية المميزة للانغلاق على الجماعة وتصعيد مشاعر العداء تجاه الجماعات الأخرى والمجالات الحيوية الأخرى والمناطق الأخرى (مناطق معادية – مناطق خطر – مناطق تهديد).

الآثار الإيجابية للتهجير:

إن, الباحثون والمحققون يرون العديد من الأمثلة من ان عملية التهجير قد أفادت بعضهم على تحسين ظروفهم المعيشية والمادية بشكل افضل مما كانت عليه قبل التهجير . الأمر الذي يدعوهم لعدم العودة الى أماكن سكنهم الأصلية.

ومن بعض إيجابيات التهجير خاصة الذي حصل في الريف نحو المدينة :

- الاستفادة من الخدمات والمؤسسات الموجودة في المدينة (المستشفى، المركز الصحي، المدرسة، الجامعة ...الخ)- تحسين الوضع التعليمي للمرأة : في الريف التقاليد والأوضاع الاقتصادية تقف عائقا" أمام ذلك.
- اما الذين توزعوا في مناطق اخرى، فواجهوا واقعا" آخر وبدرجات متفاوتة من المشاكل تبعا" لمستوى الدخل والتعليم لرب الأسرة، والقدرة على التكيف مع الظروف الجديدة.

رابعا": الحلول المقترحة لتخفيف نتائج الحرب والنزاعات المسلحة على الأسرة :

إن العنصر الأهم الذي لا يجب أن يغيب عن بالنا هو أن الأمن والسلام هما من أهم ركائز نمو واستقرار الأسرة العربية ولا يكون

هناك استقرار من دونهما. لذا يتوجب علينا إيجاد وتنظيم برامج خاصة للأسر التي عاشت حروباً واحتلالاً وظروفاً صعبة للتأقلم والبناء والعيش الآمن والطبيعي بعد الحروب. أن الحروب في أي بلد عربي لها انعكاساتها السلبية على جميع البلدان العربية ويجب التعاضد لتجنبها ودرء الأضرار التي تلحقها بالمجتمعات العربية., وفي مقضمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وكذلك فإن معالجة الآثار النفسية الناتجة عن الحرب، عند أفراد الأسرة تحتاج إلى المعالجة على مستوى مجتمعي واسع إنها مسؤولية المجتمع بشقيه الرسمي والمدني، أي هناك حاجة لتضافر كل الجهود، وخصوصا" الفئة الإكثر حسلسية في المجتمع, الأطفال. فهم جيل المستقبل، وإذا لم نوفق في إيجاد الحلول الملائمة لمشاكلهم، فإن المستقبل يكون مهددا"، فالصحة النفسية لم تعد ترفا" وحكرا" على فئة من الناس، إنما حق للجميع بالتمتع بالحياة وإتاحة وسائل النجاح أمامهم.

ويبرز هنا دور العائلة في معالجة الأولاد من الأثار النفسية التي يتعرضون لها, وخصوصاً" أن العائلة هي الداعم والحاضن الأول, وعندما تشفى الأسرة يشفى الولد. لأن المنزل وعبره العائلة، يعتبر الحلقة الأساسية في بناء شخصية الطفل وتطورها، وأن مستوى التعلم والوعي لدى الأهل وخصوصا" الأم هما الأساس، فنسبة الوفيات لدى الأطفال هي أقل ثمان مرات لدى الأم المتعلمة بالمقارنة مع المرأة الأمية.

ولا بد من التعامل مع الأسرة كوحدة اجتماعية اقتصادية وثقافية تنشأ علاقاتها عن تفاعلات ذات طابع اجتماعي وكيان جماعي معنوي اقتصادي وثقافي. ونحن نعتبر أن هناك ضرورة لإحترام حقوق الأفراد, ليس فقط كعناصر تابعة للأسرة إنما كأفراد فاعلين خارج إطارها. إذ أننا لاحظنا من خلال التجربة الميدانية أن إن المنزل وعبره العائلة، الحلقة الأساسية في بناء شخصية الطفل وتطورها، وأن مستوى التعلم والوعي لدى الأهل وخصوصا" الأم هما الأساس، فنسبة الوفيات لدى الأطفال هي أقل ثمان مرات لدى الأم المتعلمة بالمقارنة مع المرأة الأمية كما ذكر آنفا".

كما أن العقلية التي تغلف البيئة الاجتماعية في بلادنا هي عقلية زجرية، فالعلاقات الزجرية في المجتمع موجودة في العائلة وفي المدرسة حيث تشكل الأسرة والمدرسة نظام السلطة الخفي وتنقل الأيديولوجية السائدة، حيث يطغى على السلوك العام في المنزل إذ يسميها أحد المفكرين المصريين بعقلية "الشاخط والمشخوط" فالزوج "يشخط" بزوجته التي بدورها تشخط بالأولاد، والأولاد يشخطون بعضهم البعض عندما يكبرون، وهكذا دواليك. ومن خلال تجربتي الشخصية كطبيب أطفال وأستاذ جامعي ألاحظ أن أم الطفل تشكو أمامي ابنها في العيادة بأنه: "لا يأكل، خجول، قصير القامة، ضعيف البنية، كسول في المدرسة، لا يعتني بحاجياته ..." إنها تعابير سلبية، أي إننا نربي أولادنا على سلوك سلبي ولا نعمل على بناء الكائن الإيجابي في المجتمع. إن الموروث الثقافي

ينسجم مع المثل الشعبي السائد: "الولد ولد ولو حكم بلد" وإن جزءا" من تقاليدنا يعتبر بأن الولد لا يفهم ولا يستوعب. فالوالد الذي يعنف ابنه بقوله بأنه يعمل ليل نهار لكي يؤمن له ما يطلبه وهو غير نافع في المدرسة ولا يؤمل منه شيئا". إنها كلمات قد تحدد شخصية الولد مدى الحياة. إن التعابير التي نستعملها مع الأولاد معظمها سلبي: فإذا أخطأ نؤنبه ونحاول أن نحد من حركته عندما نكون في زيارة للجيران والأصدقاء. وإذا أخطأ نعتذر منهم قائلين بأنه "ولد ولا يفهم ما يقوم به". إنه مسلسل طويل من الفكر السلبي الإحباطي المدمر. إن هذه الممارسة تمتد لتصل إلى المدرسة حيث الأستاذ الشرطي (الذي ينهر التلميذ قائلا" له "بتعارضني يا ولد ..). وبعدها نتساءل في ظل "ثقافة أدب الطاعة أو أدب القمع" كيف يرفض هذا الطفل عندما يكبر أن يشارك في الانتخاب من أجل تغيير المجلس البلدي أو المختار أو النائب أو قيادة الحزب أو الجمعية أو أي مؤسسة أخرى في حال عدم قيام المسؤول بدوره بالشكل المطلوب؟ إن الفكر السلبي والقمع والتعود على الطاعة والسلطات المتعددة من المنزل إلى المجتمع، يجعل عملية التغيير والإصلاح معقدة وصعبة. إننا بحاجة إلى اعتماد أساليب تربوية حديثة تعتبر الطفل، كما يقول المربي الشهير "فيليب ميرايي" بأنه "عنصر فاعل نوقظه" فهو العنصر الفاعل وإن دورنا أن نطور هذه الفعالية، أي أن نبني الإنسان الإيجابي والمسؤول والمتفاعل مع الآخرين.

وتأتي المدرسة بعد العائلة من حيث الأهمية في التأثير على شخصية الطفل ونموه، ولقد أثبتت التجارب التي أجريت في العديد من الدول (البحرين على سبيل المثال)، أن أسلوب التلقين وحشد اكبر قدر من المعلومات هي اقل فائدة ، بينما إعطاء الطفل فرصة الاختيار يساعد على تنمية شخصيته وزيادة فرص التحصيل لديه. وفي هذا المجال يجب تحويل المدرسة إلى محيط صحي وبيئة سليمة ، وتشجيع مناهج التثقيف الصحي وبناء علاقة منتظمة بين الأهل والمدرسة في سبيل اعتماد مبادئ التربية السليمة.

خامسا": أهم التدابير التي يمكن ة تنفيذها على صعيد العالم العربي:

وبما ان مسؤولية, تخطي الأزمات التي تعيشها الأسر العربية, تقع على عاتق الدولة والمجتمع بكا عناصره, نرى أنه لابد من تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني واشتراك ممثلي المجتمعات المحلية والناس، أصحاب الشأن عبر آليات تعزز المشاركة المجتمعية وتطور مفاهيم الديمقراطية يكون في:

- ضرورة استجابة برامج الأسرة العربية لتباين المجتمعات العربية وتشابهها ولعملية الحراك الاجتماعي؛

- تجاوز برامج الرعاية الصفة النمطية المحصورة إلى رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة؛ (ج) استجابة برامج الأسرة للتحولات الاقتصادية المستجدة والمتراجعة في السنين الأخيرة؛ (د) إتقان تعميم برامج الأسرة على أساس تحديد أدوار الشركاء ضمن أطر سياسية واجتماعية شاملة؛

- الارتقاء ببرامج الأسرة بحيث تجعلها كياناً اقتصادياً فاعلاً ومنتجاً؛

- تجميع الجهود المؤسسية العربية لوضع قاعدة شاملة للمعلومات عن الأسرة العربية؛

- دعم المجالس الوطنية للأسرة ومنظمة الأسرة العربية مادياً وفنياً لتكون شريكاً كفوءاً للحكومات في مجال إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج الأسرة.

- تمكين السيدات: المساهمة في تعليم أبنائهن والمشاركة في تحسين دخل أسرهن من خلال تمكينهنّ اقتصادياً عن طريق مشاريع داعمة للمرأة.

- دعم منظماتات المجتمع المدني في العالم العربي لتطبيق الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع الحكومات العربية؛

- إدخال المحور البيئي ضمن الاستراتيجية حيث للبعد البيئي تأثير مباشر على أمن ورفاهية الأسرة العربية سواءً على مستوى دخل الأسرة العربية أم على صحتها.

- إنشاء قواعد للبيانات ومراصد وطنية للأسرة تغطي البيانات والمعلومات والتغيرات التي تطرأ على الأسرة وما يواجهها من مخاطر وتحديات وفرص؛ وإنشاء مرصد عربي للأسرة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يركِز على البيانات والمعلومات العربية التي تسهم بها المراصد الوطنية.

- إصدار دليل للخبراء العرب في شؤون الأسرة.

- دعم مبادرات دمج الشباب في العمل التطوعي والمنظمات غير الحكومية.

- تلاؤم عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأسرة مع الأوضاع المستجدة والمفاهيم الجديدة والاتجاه نحو إطار تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالأسرة وليس فقط العمل الخدمي.

- تطور بنية الأسرة الذي يسير في موازاة تطور قوانين الأحوال الشخصية وفي اتجاه معاكس له، فقوانين الأحوال

الشخصية تسير بعكس مصلحة الأسرة وهي تقوم على نظام امتيازات يتمتع به الرجل ويقوم على السلطة والطاعة ويعوق التفاعل بين أفراد الأسرة وبالتالي ينتج قيماً قمعية وعلاقات مأزومة تؤدي إلى العنف.

- العمل على التشريعات الاجتماعية التي لها دور في حماية الأسرة. ومن بينها قانون العمل الذي ينظم حق المواطن في فرصة عمل تضمن له الحد الأدنى للأجر.ويمتد دور قانون العمل أيضاً ليشمل في نطاق حماية الأسرة تنظيم عمل المرأة لتوفق بين مكانتها كعاملة ودورها الهام كأم وراعية للأسرة. **على أن تعامل المرأة العاملة ككيان إنساني مستقل, وتتغير الصورة المنمطية التي يروجها الإعلام عن النساء.**

كما يهتم قانون العمل بتنظيم عمل الأطفال حماية لهم من العمل في سن مبكرة أو في أعمال ضارة بالصحة أو الأخلاق وهو ما يؤثر على سلامة نموهم. وكذلك تلعب التأمينات الاجتماعية دوراً هاماً في حماية الأسرة حيث تفقد هذه الأسرة عائلها وتفقد تبعا لذلك الدخل الذي تعول عليه في معيشتها فتوفر التأمينات الاجتماعية "الدخل البديل". ويمكن للتأمينات الاجتماعية كذلك أن تؤدي دوراً هاماً في معاونة الأسرة في تحمُل الأعباء العائلية عن طريق الفرع المسمى بتأمين الأعباء العائلية لسد الفجوة بين متطلبات الأسرة الأساسية ودخلها المتدني.

- ضرورة وضع سياسات اجتماعية متكاملة ومترابطة لتحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بنوعية السياسات الاجتماعية بأبعادها المتعلقة بالصحة والتعليم والإسكان والتشغيل والضمان الاجتماعي، وركز على أهمية التنسيق بين أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه السياسات.

- تعديل قوانين الجنسية في الدول العربية التي تحرم المرأة العربية المتزوجة من أجنبي من إعطاء جنسيتها لأولادها.وفيما يخص الشراكة أو المساواة والتعاون في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين في الأسرة العربية, أن الشراكة الزوجية في هذه البلدان لا تزال تقليدية جداً أي مقسمة على أساس نوع الجنس.

- وضع الاستراتيجيات اللازمة لرفع مكانة الأسرة العربية وتمكينها من التعامل الإيجابي مع تداعيات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ووضع استراتيجيات اتصال وإعلام وتثقيف تستهدف تطوير الوظائف والأدوار لما فيه خير الأسرة والمرأة والرجل والأبناء، وذلك انطلاقاً من التنشئة الأولية داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

إن المحاولات الجادة في السنوات الأخيرة من التشاور والعمل المشترك وتشكيل إئتلافات قطاعية في كثير من أنحاء العالم لمعالجة

قضايا وموضوعات محددة (مثل حماية البيئة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، قضايا التعليم والصحة، الطفولة ... الخ)، إن حملات الضغط هذه يجب أن تستمر وتتوسع وطنيا" وإقليميا" وعالميا". كذلك الانخراط بالنشاط الدولي المعقود في هذا المجال عبر تحالف عالمي لمنظمات المجتمع المدني. لقد حان الوقت لمزيد من العمل وبجرأة لدعم الاتجاه نحو التضامن العالمي والمواطنة العالمية ومواجهة تراجع مؤشرات التنمية التي تعصف بالاستقرار وتعمق الفوارق بين من يملك ومن لا يملك، والإسهام في تحقيق العدالة بين الناس في المجتمع.

سادسا": توصيات لتحسين وضع الأسرة وتمكينها في ظل التحديات التي تواجهها في العالم العربي المعاصر:

لا يزال العالم العربي يصنف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في خانة الدول النامية، وهو التعبير الملطف للدول المتخلفة، كما لا تزال التقارير الدولية تشدد على إدراجه في خانة المناطق المنكوبة. لم تشفع سياسات التحديث والتنمية حتى الآن إدخاله في العصر الحديث، كما لم تتمكن تطورات العولمة والتقدم والتكنولوجيا من انتشاله من بؤرة التخلف المتعدد الجوانب. يطرح كثيرون في العالم العربي وخارجه أسئلة عن الأسباب التي حالت ولا تزال دون انتقال العرب إلى الحداثة والتحديث ومواكبة تطورات الزمن المتقدم، قياسا" بأمم لا تملك الحد الأدنى مما يملكه العرب من إمكانات وطاقات مادية. **ورغم أن المراة دخلت سوق العمل في العالم العربي , لكن معدل مشاركتها كقوة عاملة في السوق إقتصادي لا يعد مؤثرا". حيث تشير أحدث الإحصائات التي أعدتها منظمة العمل الدولية أن مقابل كل مرأة عاملة في لبنان 3 رجال, بينما ترتفع هذه النسبة في الأردن وفلسطين إلى 5 رجال.**

لقد وقعت الدول العربية على إعلان الألفية مع تحديد أهداف واضحة للحد من الفقر، الجوع، المرض، الأمية، تلوث البيئة والتمييز ضد المرأة وذلك بحلول العام 2015. مما يترتب عليها مجموعة من الالتزامات تترجم في أطر عمل أكدت على دور المجتمع المدني ومن ضمنه المنظمات الأهلية كقوة دافعة تلعب دورا" مهما" في التحول السياسي والاجتماعي ومن ضمنها تحقيق أهداف الألفية التنموية.

إن الخروج من الواقع الحالي يقتضي اعتماد ركنين أساسيين هما:

1 – الركن الأول: دمقرطة التنمية:

إن تحقيق أهداف الألفية التنموية يتم من خلال: اقتصاد منتج، وحفز الاستثمارات الخاصة، والخروج من الفقر، والقضاء على الأمية والبطالة، والحد من الهجرة وتقليص الهوة بين المناطق أو بين الفئات الاجتماعية واللحاق بالتطور الثقافي العالمي، وهي جميعها تمثل تحديات أساسية لمستقبل المنطقة العربية، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال دمقرطة التنمية التي تقوم على إشراك مختلف القوى والفئات الاجتماعية ومن ضمنها بنى المجتمع المدني في تحديد السياسات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في العالم العربي، المصنوعة محليا" والمقررة من الداخل، ويحول دون اتخاذ التنمية منحا" عاموديا" سواء اجتماعيا" أم قطاعيا" أم مناطقيا" ولتحقيق ذلك علينا التعاون مع العالم الخارجي وفيما بيننا في العالم العربي والخروج من عقدة الخوف من الفرض والإملاء والدخول في علائق تشاركية وتفاعلية متكافئة.

2 – الركن الثاني: تمكين المؤسسات الديمقراطية في العالم العربي:

إن الركن الثاني في عملية تحقيق أهداف الألفية الذي يمثل تحقيقه شرطا" الركن السابق، هو تمكين المؤسسات الديمقراطية في الدول العربية بتعزيز المشاركة السياسية وبناء دولة القانون والمؤسسات وتفعيل دور المواطن وإعادة تحديد علاقته بالدولة وتقوية دور السلطة القضائية واستقلاليتها، والقضاء على الفساد، وخلق آليات للشفافية والمساءلة واحترام دور السلطة التشريعية وعقلنة الثقافة السياسية وصون التعددية السياسية وضمان تداول السلطة وتوسيع مساحة الحرية ورقعة العمل للمجتمع المدني. كلها شروط أساسية لاندفاع الدولة في طريق التنمية الديمقراطية نفسها.

إن العالم العربي في أشد الحاجة اليوم إلى تثبيت هذين الركنين للانطلاق في عملية تحقيق أهداف الألفية والنهوض المستقبلي حيث العالم يغدو أكثر تقاربا" وتداخلا" وترابطا" وحيث ظاهرة التكتلات الإقليمية أو المقاربة باتت تمثل سمة القرن الجديد،.إن نظاما" عربيا" جديدا" يمثل ركنا "التنمية الديمقراطية"، و"تمكين المؤسسات الديمقراطية" أبرز مقوماته هو القادر على تحقيق أهداف الألفية وعلى احتلال موقع في النظام العالمي الجديد الآخذ في التكون.

إن الانطلاق برفع هذين الركنين في العالم العربي يتطلب إنجاحه أيضا" إخراج هذه المنطقة من دوامة العنف والحروب والاحتلالات التي استنزفت المنطقة ماديا" وبشريا" وحضاريا" على مدى عقود.

وخصوصا" أن سياسة العدوان والعنف التي تتبعها دولة إسرائيل تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني تعيق بدرجة كبيرة تطور ونمو

هذه المجتمعات وتضعف قدرة المنظمات غير الحكومية في هذين البلدين وذلك بإضافة أعباء إنمائية وخدماتية هائلة تفوق طاقة هذا القطاع وبشكل يمنعه من لعب دور تنموي شمولي فاعل بالرغم من كبر قطاع منظمات المجتمع المدني في هذين البلدين.

أما الاحتلال الأميركي للعراق فيهدد بشكل واضح المجتمع المدني والتنمية البشرية للشعب العراقي، وكذلك دوامة العنف والحروب في باقي البلدان العربية التي تستنزف المنطقة ماديا" وبشريا" وحضاريا". إن الخروج من هذاالواقع الاستنزافي يمثل مدخلا" أساسيا" لتحقيق النهوض في العالم العربي.

كلمة أخيرة، وفي إطار العمل على انتشالنا من الواقع الصعب الذي نعيشه، وفي ضوء تجربتي الطويلة في "مؤسسة عامل" المدنية والشبكات المحلية والعربية والدولية، لقد قررنا اعتماد المبادئ التالية في سبيل الشراكة من أجل التنمية ومن أجل تفعيل المجتمع المدني, ومن ضمنه الأسرة والأفراد:

1 – رفع شعار "التفكير الإيجابي والتفاؤل المستمر" في مواجهة شعار "الهدم على يدي ولا البناء على يد الغير", السائدة في مجتمعاتنا.

2 – اعتماد خطة الثلاث ميمات: مبدأ، موقف، ممارسة. فالبعض منا لديه مبدأ، ولكن لا ينسجم مع الموقف أو الممارسة، والبعض الآخر لديه ممارسة جيدة، ولكن ليس لديه مبدأ. بينما المطلوب أن ينسجم المبدأ مع الموقف ومع الممارسة. أي كما يقول نيلسون مانديلا "إذا ما توفرت الرؤية مع التطبيق العملي، فباستطاعتنا أن نغير العالم".

3 – أما حول طريقة العمل مع الأصدقاء والمحايدين والخصوم الموجودون في المجتمع، اعتمدنا الخطة التالية: توثيق العلاقة مع الأصدقاء والعمل على تحويل المحايدين إلى أصدقاء والسعي إلى تحييد الأخصام.